Journal Of the Iraqia University (75-4) March (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502

Journal Of the Iraqia University

available online at

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

# الديمقراطية التوافقية في العراق التطبيق والنتائج

م. وسن حمودي حنيوي

جامعة القادسية كلية التربية للبنات قسم الارشاد النفسي والتوجيه التربوي

# Consensual Democracy in Iraq: Implementation and Results

**Wasan Hammoodi Hanewie**

**Al-Qadisiyah University**

**College of Education for Girls**

**Department of Psychological Counseling and Educational Guidance**

**Emil : wasan.hamoodi@qu.edu.iq**

Research Summary

Consensual Democracy in Iraq: Application and Results

Consensual democracy is a subject of scholarly interest in political studies in its various fields. The consensual democracy implemented in Iraq after 2003 is considered one of the modern systems built on political consensus. This is due to the pluralistic nature of Iraqi society, which consists of multiple groups (religious, ethnic, national, sectarian, linguistic, and cultural). The research attempts to understand the nature of consensual democracy by examining the steps of the concept and applications of consensual democracy and its impact on the well-being and lives of the various components of Iraqi society. Therefore, the importance of the research stems from its study and analysis of the reality of the Iraqi experience in applying the consensual democracy model to manage the political process, with the aim of achieving harmony, coexistence, and cooperation among the various components of Iraqi society.The research relied on a descriptive and analytical approach, as it provides a better understanding of the factors that facilitated the establishment and implementation of consensual democracy in Iraq and its applications, and identifying the problems caused by the implementation of the Consensual Democratic system in Iraq. The research findings include:

1. Consensual democracy is a form of democracy characterized by not relying solely on majority rule as the sole criterion for governance, but rather by adding another criterion, namely consensus, which includes the participation of elected minorities in governance.
2. Consensual democracy, through practical application, as in the Iraqi experience, is a method specific to pluralistic societies, a method for preventing divisions from turning into conflicts, and for establishing the basis for coexistence through power-sharing.
3. Consensual democracy is characterized by its flexibility and adaptability in pluralistic societies, provided the environment is conducive to this. This is largely linked to the pluralism of the society in which it is implemented.
4. Consensual democracy gives minorities greater weight than their size, through their sectoral independence and their use of the mutual veto, which gives them the ability to obstruct decisions and impose their views, thus achieving gains disproportionate to their size.

The study recommended:

1. The need to continue research, studies, seminars, and conferences in academic institutions, including universities and research centers, that attempt to analyze and explain the consensual democratic model in a pluralistic society.
2. The need for Iraqi political forces and ruling elites to agree on inclusive democratic political formulas.

3. Communication, interaction, and integration among the various Iraqi political factions, and an effort to agree on common national principles that ensure the formation of a harmonious society, consolidating the principles of human and social security, and respecting human rights and fundamental freedoms.**Key words1- Democracy 2 - Consensus3- Pluralistic Society4 - Implementation5- Results**

## ملخص

تعد عملية الديمقراطية التوافقية محل أهتمام علمي في الدراسات السياسية بمجالاتها وفروعها المختلفة ، وتعتبر من أهم المداخل المطبقة في الدول التي تعرف بالتعددية المجتمعية، مما يستلزم أشتراك جميع الطوائف المكونة للمجتمع لتجنب الصراعات ، ولقد جرى تطبيقها في العراق بعد عام( ٢٠٠٣ ) وهي تعتبر من الأنظمة الحديثة التي بنيت على التوافق السياسي ، وذلك نظرا للطابع التعددي للمجتمع العراقي الذي يتكون من جماعات متعددة ( دينيا، وعرقيا ،ومذهبيا ، وقوميا ، ولغويا، وثقافيا) ، وميزة الديمقراطية التوافقية هو عدم الإكتفاء بالإغلبية كمعيار وحيد للحكم ، بل بإضافة معيار أخر هو (التوافق) الذي يضمن أشتراك جميع مكونات المجتمع في إدارة البلاد، بما يضمن لكل طرف حقوقه ، وأن جميع المكونات المجتمعية الأغلبية منها والأقلية تشترك في عملية صنع القرار السياسي المهم، إذ يعد ضمانة يحول دون التفرد بالسلطة ، عن طريق منح القوى السياسية التي تعبر عن مصالح الطوائف المكونة للمجتمع حق( الفيتو المتبادل) ، ولإتخاذ القرارالسياسي المهم بالتوافق بين كل المكونات ، وإعطاء الأقليات حق تعطيل تشريع القانون عن طريق (الفيتو المتبادل) للحفاظ على مصالحها وشؤونها الخاصة . إذ تقوم الديمقراطية التوافقية في الحفاظ على حقوق الأقليات بغض النظر عن نسبتها العددية . وأن البحث جاء في محاولة لفهم طبيعة الديمقراطية التوافقية في العراق عن طريق بحث خطوات مفهوم وتطبيقات الديمقراطية التوافقية ، وتأثيرها في صالح وحياة المكونات في المجتمع العراقي . الكلمات المفتاحية ١-الديمقراطية ٢-التوافق.٣- المجتمع التعددي.٤- التطبيق.٥- النتائج.

## المبحث الاول العناصر الرئيسية للبحث

### أولا مشكلة البحث :

إن الديمقراطية التوافقية تعد أداة لحل مشكلة ممارسة السلطة في المجتمعات ذات التعددية التي تعاني من عدم الأستقرار، إلا انها تختلف في التطبيق من دولة الى أخرى ،وبما أن التجربة العراقية للديمقراطية حديثة اذا ما قورنت بالتجارب الأخرى، بفعل ما يحيطها من ظروف متعددة سواء داخلية أو خارجية، فالعراق كغيره من الدول التي تتميز بالتنوع والتعدد يحمل خصوصية التنوع (العرقي والطائفي) المتمثل بوجود أقليات متعددة (دينيا، ومذهبيا ، وعرقيا ، ولغويا ، وقوميا، وثقافيا) ، حيث يحتاج الى حكم ديمقراطي يحافظ على حقوق جميع مكونات المجتمع ويسمح بتمثيلها ، إذ أن عملية الديمقراطية التوافقية في العراق هي عملية صعبة ومعقدة، ويتجسد ذلك عن طريق صعوبة أدارة التنوع الاجتماعي والسياسي الذي يلقي بضلاله المؤثرة حول آلية الديمقراطية التوافقية في هذا المجال، وتحويلها الى محاصصة في تطبيقها على أرض الواقع، وكذلك لأنها تسمح بأشتراك الأقليات الى جانب الأكثرية حتى في أتخاذ القرارات السياسية المصيرية التي تهم تلك الأقليات ، وبذلك تحصل الأقليات على تمثيل مبالغ فيه الى حد أنها تبلغ حد التساوي مع الأكثرية أو الجماعة الكبرى ، والتعامل السلبي مع هذا التنوع الشديد في المجتمع العراقي يفضي حتما الى أنقسامات مجتمعية، ويغذي الصراعات الأثنية والعرفية. إذ تنطلق أشكالية البحث من الآتي : ما الإشكاليات التي تسبب بها تطبيق النظام الديمقراطي التوافقي في العراق .

### ثانيا أهمية البحث :

تظهر أهمية البحث على مختلف المستويات العلمية والعملية ، وذلك على النحو الآتي :

### ١.الأهمية العلمية:

أن الديمقراطية التوافقية مصطلح حديث النشأة في العرق. إذ لم تحظى بذلك الأهتمام الكبير من قبل الدارسين والباحثين ، ولم يتم البحث فيه بشكل مكثف في الأدبيات المتعلقة بالديمقراطية التوافقية . ولذلك تبرز الأهمية العلمية للبحث كونه محاولة لزيادة المعرفة في الدراسات الأكاديمية. ولهذا تأتي أهمية البحث في تحديد كيفية تأثر النموذج الديمقراطي التوافقي على حالات الأستقرار السياسي والاجتماعي من خلال دراسة تحليل واقع التجربة العراقية في مجال تطبيق نموذج الديمقراطية التوافقية، لإدارة العملية السياسية من أجل تحقيق الإنسجام والتعايش والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع العراقي .

### ٢. الأهمية العملية :

تأتي الأهمية العملية للبحث في توضيح كيفية إدارة العملية السياسية في العراق في إطار قيم ومبادئ الديمقراطية التوافقية ، فضلا عن الدور الذي تؤديه النخب الحاكمة في ترسيخ مبادئ وقيم الديمقراطية التوافقية في إدارة العملية السياسية في المجتمع العراقي .

## ثالثا أهداف البحث :

**يهدف البحث الحالي الى**

١-التعرف على خصائص وسمات الديمقراطية التوافقية .

٢-التعرف على عملية تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق، وذلك بأعتبارها آلية جديدة في الحكم ،وطريقة لوضع أولى الخطوات لتحقيق الوحدة الوطنية وفق النموذج الديمقراطي التوافقي.

٣- تحديد العوامل التي ساعدت على تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق ، إذ أنها مرحلة حديثة من مراحل تطور شكل السلطة السياسية والمجتمع السياسي .

## رابعا منهجية البحث :

يعرف المنهج: بأنه طريقة موضوعية يتبعها الباحث في دراسة مشكلة ، أو تتبع ظاهرة من الظواهر، بقصد تشخيصها ووصفها ، وتحديد أبعادها للتعرف عليها وتمييزها ، وأن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج الأفضل من بين مناهج البحث العلمي. (عبد الباسط محمد حسن، ١٩٨٣،ص١٩٩). إذ استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ،كونه يحقق فهم أفضل للعوامل التي ساعدت في قيام وتطبيق الديمقراطية التوافقية ،وتحديد الاشكاليات التي تسبب بها تطبيق النظام الديمقراطي التوافقي في العراق.

## خامسا تحديد مفهوم الديمقراطية التوافقية :

أصل كلمة الديمقراطية : ترجع الى عهد اليونان ، وهي مركبة من شقين : الأول ( Demos ) ومعناها الشعب ،والثاني ( crates ) ومعناها السلطة أو الحكم ، وبذلك يكون المعنى (سلطة الشعب أو حكمه).(د. صقر الجبالي، وأخرون،٢٠١٤، ص٨٠).

وقد أعطى هذا المفهوم للديمقراطية مدلولاتها الفعلية في أن يستمد النظام السياسي شرعيته من الشعب الذي يجب أن يكون له دوره بالمشاركة في صنع العملية السياسية.(د. خليل حسين، ٢٠٠٧، ص٣٣٠). إلا أن الواقع السياسي قد أفرز تعدد أشكال التطبيق والممارسة الفعلية للديمقراطية في العالم المعاصر، ومنها الديمقراطية (الليبرالية ، والتمثيلية، والأغلبية ، والتشاركية، والتوافقية) التي تتسم كل واحدة منها بسمات تميزها عن الأخرى .(د. عبد العظيم جبر حافظ، ٢٠٠٩، ص٢٥). بالشكل الذي يحقق تطبيقها مصالح الكيانات والنخب السياسية، والظروف التي يمر بها المجتمع .وما يهمنا منها (الديمقراطية التوافقية ) موضوع بحثنا هذا ومعنى كلمة (التوافقية) في معاجم اللغة العربية : أنها تعني (الاتساق،والتجانس ، والمطابقة)، وتوافق القوم في الأمر أي تساعدوا ، أوضد تخالفوا . والاتفاق : هو جعل الأمر جمعا بعد تفرقه . أما بالتقرب او التطابق أو الكفاية والتناسب قدر الإمكان .( لويس معلوف، ١٩٩٦، ص٩١١)والتوافق يعرفه (ابريل كارتر) : يعني التكيف ووقائع الوضع السياسي، والإلتقاء بالمعارضين ، وتعزيز الخير العام بالتضحية ببعض المطالب ، ويرتبط أيضا بقيم الحكم والتسامح.(د. خالد عليوي العرداوي، ٢٠١١، ص٨).

وقد ورد ذكر الديمقراطية التوافقية في الممارسة السياسية بعدة معاني منها : (الديمقراطية الرضائية ، والديمقراطية التشاركية ، والديمقراطية التعاقدية ، والديمقراطية النسبية ، والديمقراطية الطائفية ). (د.اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،٢٠٠٤،ص٩٧-٩٨).و يعرفها (جرهارد ليمبروخ ): بأنها أستراتيجية في أدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلا من التنافس وأتخاذ القرارات بالأكثرية . (آرنت ليبهارت، ترجمة حسني زينه ،٢٠٠٦،ص١٧).والديمقراطية التوافقية في مفهومها الاجتماعي العام : بأنها أستراتيجية للمشاركة في السلطة في مجتمع متعدد يواجه خطر الإنقسام، لتطرف مكوناته الأجتماعية وعدم ثقتها ببعضها البعض ، بأعتماد التوافق والحلول الوسط، أسلوب للتسويات السياسية في إتخاذ القرارات .(مبروك ساحلي، ٢٠١٩، ص٢٠٥)كما أن الديمقراطية التوافقية: هي صيغة من صيغ الممارسة الديمقراطية لإنتخابات مؤسسات الدولة (الرئاسية والتنفيذية، والتشريعية) والتي تجري على أساس التوافق بين الطوائف الدينية الموجودة في الدولة وحسب دستورها ،والتكوين الاجتماعي لسكانها. (د. احمد شكر الصبيحي،د. معتز اسماعيل الصبيحي ،٢٠١٩، ص٧٥).وتستخلص الباحثة من دلالات ما تقدم عرضه من المفاهيم، التعريف الإجرائي الآتي: الديمقراطية التوافقية : هي ميثاق تعاقدي ، يضبط بدقة حدود التوازنات بين الأطراف المتعاقدة في المجتمعات المنقسمة أثنيا أودينيا أو ثقافيا ، بما يؤمن مشاركة جميع المكونات الاجتماعية في إتخاذ القرارات ،وإدارة العملية السياسية، والمحافظة على وحدة الدولة والمجتمع التعددي .

## المبحث الثاني نشأة وخصائص الديمقراطية التوافقية

**أولا- نشأت الديمقراطية التوافقية :**

الديمقراطية أبتكارا يونانيا ، وقد أخذت مكانها في اللغة الأغريقية، وكانت مدينة أثينا محل ميلاد الديمقراطية وقد لعبت دورا فعالا في إنماء ونضج الديمقراطية ، ولفظة الديمقراطية تختلف من لغة الى أخرى إلا أنها في الأساس تعود الى اللغة اليونانية القديمة . (د. علاء محمد مطر، ٢٠١٩، ص٥ وإن مصطلح الديمقراطية مصطلح نسبي، فليس هناك نموذج واحد للديمقراطية، بل يعتمد الأمر على عامل الزمن والبلد، ومستوى التطور الاقتصادي ،ومقدار الإنشطارات الفئوية في المجتمع.(شاكر الانباري، ٢٠٠٧، ص٦)والتجربة الفريدة التي قدمتها إلينا الديمقراطية اليونانية القديمة كانت أساس نشوء سلطة ديمقراطية، ففي عام( ٥٠٨ ) قبل الميلاد، قام (كليستين)، بإعادة التقسيم الجغرافي للمدينة . إذ قسم سكان أثينا إلى عشر مناطق ، وجعل لكل منطقة إقليماً بحرياً، وإقليماً مدينياً، وآخر ريفياً، وذلك بهدف خلط الجماعات الأساسية التي يتكون منها السكان، وجعل( كليستين) في كل منطقة مجلساً شعبياً مكوّناً من خمسمئة شخص ينتقون بالقرعة. (برهان غليون،٢٠١٢،ص١٥٤-١٥٥)وتقوم فكرة الديموقراطية،على المبادئ التي حددها (جون لوك ومونتسكيو)، أي الحكم بالرضى عبر الانتخابات، وحكم الأكثرية أو الأغلبية الفائز بأكبر عدد من الأصوات، وتقسيم السلطات . (شاكر الانباري، ٢٠٠٧، ص٥-٧). إذ أن السلطة تجد مصدرها وأساسها في الشعب أو المجتمع الذي يمنحها للحكام.( د. سعاد الشرقاوي، ٢٠٠٧، ص٣٥). ولقد أصطلح على نظرية( لوك ومونتسكيو) بمفهوم الحكم الأغلبي. ونشأت هذه النظرية الكلاسيكية من تلخيص تجربة الديموقراطيات المبكرة كما في (انكلترا، وفرنسا، وأميركا )، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. إذ ولدت الديمقراطيات تلك في بلدان متجانسة قومياً بصورة ما . ولكن مبدأ الأغلبية والأقلية السياسي سيتحول في المجتمعات المنقسمة إثنياً أو طائفياً، وبنسب متفاوتة، إلى أغلبية وأقلية قومية أو طائفية مما يخلق استبداد الأكثرية. (شاكر الانباري، ٢٠٠٧، ص٧).وحاول الممارسون السياسيون إيجاد حل لهذه المعضلة في أتجاهين : الأول أستخدام الفيدرالية أو مناطق الحكم الذاتي، لضمان حقوق القومية للقوميات ذات الأقلية العددية، وهو أستلهام للتجربة الفيدرالية الأميركية – الألمانية.أما الإتجاه الثاني : فهو (التجربة التوافقية) التي نشأت عملياً بعد الحرب العالمية الثانية. وعليه فإن الديمقراطية التوافقية أنطلقت من قاعدة ديموقراطية راسخة وليس ناشئة. (آرنت ليبهارت، ترجمة حسني زينه ،٢٠٠٦، ص٧-٨)ولقد نشأت أولى مساعي بناء الديمقراطية التوافقية في بلدان أوربا الغربية مثل(بلجيكا وهولندا وسويسرا والنمسا ). (شاكر الانباري، ٢٠٠٧، ص٥). التي كانت وليدة حاجات عملية في مجتمعات منقسمة غير متجانسة من الناحية القومية. ( د. احمد شكر الصبيحي، د. معتز اسماعيل الصبيحي ،٢٠١٩، ص٧٥). إذ جاءت نظرية التوافقية مثل النظريات عن القومية بعد التجربة وليس قبلها . وأكتسبت هذه النظرية شكلها الملموس على يد مفكرين سياسيين بارزين منهم (غيرهارد لمبروخ وغابرييل الموند). وتناول دارسون كثر هذه التجربة. ويعد( آرنت ليبهارت) أحد أبرز مفكري ودارسي الديمقراطية التوافقية. (شاكر الانباري، ٢٠٠٧، ص٥). لذلك فإن مفهوم الديمقراطية التوافقية ولد بعد نشوء التجارب التوافقية، والحاجة من توسيع الديمقراطية الأغلبية المعهودة إلى ما يسمى بالديمقراطية التوافقية.(د. احمد شكر الصبيحي، د.معتز اسماعيل الصبيحي ،٢٠١٩، ص٧٥).

وقد أمتد المفهوم الى بعض بلدان العالم الثالث ، وخصوصا الى( لبنان وماليزيا وقبرص وكولومبيا والاوروغواي ونيجيريا)، وقد صاغ العالم السياسي ( آرنت ليبهارت) هذا المفهوم . كما أن (جيرارد لامبروخ) أستخدم في بادئ الأمر عبارة الديمقراطية النسبية، ثم عبارة الديمقراطية التوافقية .(د.ياسين سعد محمد(البكري)،٢٠١٥ ،ص٥٩-٦٠). وأطلق عليها عالم الاجتماع (بنغهام باول): عبارة (التجزؤ الاجتماعي ). (د.عياد محمد سمير،٢٠١٣،ص٢٦٩)ويقترن مفهوم الديمقراطية التوافقية ، بعالم السياسة الأمريكي من أصل هولندي (آرنت ليبهارت)الذي بدأ محاولته مناقشة النظرية الديمقراطية وتطبيقاتها في كتاب نشره بعنوان (سياسات الاستيعاب ) وراجع (ليبهارت) في هذا الكتاب الكلاسيكيات الغربية المتمثلة بكتابات ( أرسطو، وميل وروسو،وتوكفيل وماديسون) وخصص حيزا مهما لمناقشة التقسيم الذي قدمه عالم السياسة الأمريكي (غابرييل ألموند) للنظم الديمقراطية في محاولة تطوير نظرية للديمقراطية في المجتمعات المنقسمة، تقوم على ما سماه (سياسات الاستيعاب). (حارث حسن، ٢٠١٦، ص٤٠). وأصبح العالم (ليبهارت) في كتاباته ما بعد عام ( ١٩٦٩) يستخدم مصطلح أقتسام السلطة ، أو تشارك السلطة مرادفا لمصطلح (الديمقراطية التوافقية ) ويفسر ذلك بأنه كان من الأسهل التواصل مع صانعي القرار بأستخدام مصطلح تشارك السلطة وتقبلهم له ، في حين أن مصطلح التوافقية كان مفهوما لدى فئة قليلة فقط ، أضافة الى صعوبة لفظه بالنسبة إليهم .(عزمي بشارة ، ٢٠١٨، ص١٤ -١٥ وتقوم الديمقراطية التوافقية بحسب (ليبهارت) على ما سماه (تحالف النخب) الممثلة لجماعاتها (العرقية أوالأثنية أو الدينية) ، وتسمى الجماعات الفرعية :على نحو يضمن ما يلي: (أستيعاب المطالب والمصالح المختلفة لتلك الجماعات ، والدخول في إطار برنامج مشترك مع النخب الممثلة للجماعات

الأخرى ، والإلتزام بالحفاظ على النظام السياسي القائم على توافق تلك النخب ، والقدرة على تجاوز الإنقسامات، للحفاظ على الأستقرار ووحدة الكيان السياسي) .( حارث حسن، ٢٠١٦، ص٤٠)ولعل أهم ما يميز التجربة التوافقية هو أربعة عناصر أساسية حسب( آرنت ليبهارت) وهي: ( ١- حكومة ائتلاف أو تحالف واسعة تشمل حزب الغالبية وسواه.٢- مبدأ التمثيل النسبي في الوزارة ، في الإدارة والمؤسسات ، والإنتخابات أساسا.٣- حق الفيتو المتبادل للأكثريات والأقليات لمنع إحتكار القرار.٤- الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة ). وهذه بأختصار السمات المميزة للنظام التوافقي عن النظام الديمقراطي الأكثري . (آرنت ليبهارت، ترجمة حسني زينه ،٢٠٠٦ ، ص٨). ويعد المفكر الهولندي (آرنت ليبهارت) من أوائل المنظرين في الفكر السياسي الغربي للديمقراطية التوافقية . (د. ياسين محمد حمد ،٢٠١٥، ص٣٠) . وفي عام ( ١٩٩٦) نشر مقالة حول النظام الديمقراطي في الهند مشيرا إليها بوصفها مثالا نموذجيا تنطبق عليها جميع عناصر الديمقراطية التوافقية، فنجح على الرغم من الإنقسامات (الأثنية والدينية واللغوية) الحادة فيها ، وتقدم الحالة الهندية دليلا على أداتية مفهوم النجاح عنده في خدمة النموذج . (عزمي بشارة، ٢٠١٨، ص١٤ -١٥ ). على الرغم من أنقسامها الاجتماعي الشديد (دينيا ولغويا وعرقيا) وذلك لأنها تقوم على نفس متطلبات التوافقية خلال وجود ترتيبات فيدرالية تتطابق فيه حدود الطوائف اللغوية مع حدود الولايات، بالإضافة الى حق الأقلية (اللغوية والدينية) في إنشاء مؤسساتها الخاصة في ظل الاحوال المدنية لكل طائفة.( بلخير سليمة ،٢٠١٤-٢٠١٥، ص٣٤). وإنطلاقا من هذا النموذج أستقر( ليبهارت) في هذه المقالة على مفهوم أكثر تحديدًا للديمقراطية التوافقية . (عزمي بشارة، ٢٠١٨، ص١٤ -١٥ ). وهو يشير إلى تقاسم السلطة في المجتمعات التعددية، كونها وسيلة لتحقيق الإستقرار السياسي، وعليه فإنه لا يعتمد مبدأ الأغلبية، وإنما يعتمد مفهوم التراضي أو التوافق السياسي. (د. حسن لطيف الزبيدي ، نعمه محمد العبادي، ٢٠١٠، ص١٠٦) ولهذا تعد الديمقراطية التوافقية في الأصل أبتكارا غربيا وحديثا ولدت وأنبعثت في شروط يطبقها الإنقسام المجتمعي، وصعوبة الأستقرار السياسي، وضعف الوحدة الوطنية، والتباينات الأثنية والعرقية ،وتوتر موجات العنف المجتمعي . ( د. حسن تركي عمير،٢٠١٣، ص١٤وفي كل الأحوال تنبه الدارسون لبعض المجتمعات التي تتميز بالتعدد الاجتماعي والأستقرار السياسي الى تطبيق نوع من الديمقراطية ، أطلق عليها أسم (الديمقراطية التوافقية ) التي تقوم على فكرة جوهرية هي (أن الميول الصراعية المتأصلة في بنية المجتمع التعددي، تقابلها ميول تعاونية أو تصالحية على مستوى زعماء المجموعات المكونة له، ويفترض أن من شأن السلوك التعاوني النخبوي تحقيق الأستقرار السياسي). (اسامة عبد علي خلف ، ٢٠١٨، ص٢٥٨). وبذلك أصبحث الديمقراطية التوافقية أحد النماذج المقترحة في معالجة مسألة المشاركة في المجتمعات التعددية .( د. حسن تركي عمير،٢٠١٣ ، ص١٤٠-١٤١ ). إذ أنها نموذج تجريبي في الوقت نفسه ، فهي تستخدم بمثابة تفسيرللأستقرار السياسي في عدد من الديموقراطيات الأوربية الصغرى مثل( النمسا وبلجيكا وهولندا وسويسرا ). (شاكر الانباري، ٢٠٠٧، ص٩). ويتميز النظام الديمقراطي التوافقي بعدم الإكتفاء بالأغلبية كمعيار وحيد للحكم كما هو الأمر في أنواع النظم الديمقراطية الأخرى، بل يضيف إليه معيارا أخر هو (التوافق) الذي يتضمن أشتراك الأقليات المنتخبة في الحكم . (د. ياسين محمد حمد ،٢٠١٥، ص٣٠)ويمكن القول إن الديمقراطيات التوافقية هي شكل من أشكال الحكم المطبقة في البلدان غير متجانسة ، وتعاني تنوعاً( اثنياً ودينياً، ولغوياً)، وهي تفضي إعطاء حق الحكم بالتراضي والتوافق فيما يتعلق بالشؤون السياسية المختلفة للجماعات كافة.(د. احمد شكر الصبيحي،د. معتز اسماعيل الصبيحي ،٢٠١٩، ص٧٦).

**ثانيا- خصائص وسمات الديمقراطية التوافقية**

تقوم الديمقراطية التوافقية على خصائص وسمات رئيسية وهي:

١- **حكومة ائتلاف أو تحالف واسع**:وهو التشارك أو التقاسم في السلطة عن طريق تحالف لجميع القوى السياسية أو حكومة ائتلافية، والمقصود هنا أن يقوم القادة السياسيون الممثلون لطوائف المجتمع التعددي كافة بالتشارك في حكم الدولة ، (اسامة عبد علي خلف ، ٢٠١٨، ص٢٦١). وأن تشكيل حكومة ائتلافية بالمعنى الدقيق هو أن تضم الحكومة جميع الأحزاب الممثلة لجميع الجماعات (الدينية والأثنية واللغوية) في المجتمع.(عزمي بشارة، ٢٠١٨، ص٥١). وأن السمة الأساسية للديمقراطية التوافقية هي أن الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع التعددي تتعاون في ائتلاف واسع لحكم البلد . (آرنت ليبهارت، ترجمة حسني زينه ،٢٠٠٦ ، ص٤٨). ويتم إتخاذ القرارات من خلال آلية التوافق، إذ لا تستطيع جماعة واحدة تقرير الأمور المهمة بدون موافقة الطوائف الأخرى، وعليه من حق كل طائفة الوصول الى السلطة السياسية والموارد الاخرى .(اسامة عبد علي خلف ، ٢٠١٨، ص٢٦١ ولوضع الإطار النظري للديمقراطية التوافقية حيز التطبيق ، لابد من وجود صيغ مؤسساتية تحقق حالة الائتلاف الموحد ، وللوصول الى هذه الصيغة المؤسساتية لابد من وجود (الدستور) ينبثق من خلاله قانون الانتخابات ، وإيجاد ضمانة دستورية تضمن لجميع المكونات الرئيسة حق الإشتراك في العملية السياسية ، وهذه الخريطة هي الضمان الذي يتم التوصل من خلاله الى حالة

المؤسساتية .(د. حسن تركي عمير ،٢٠١٣ ، ص١٤٢). كما يشكل الائتلاف الواسع آلية لتحقيق الوحدة الوطنية والمحافظة عليها .(عمركعيبوش، ٢٠١٨-٢٠١٩، ص٢٨) .ويتحقق التمثيل لكل الكيانات، إما من خلال البرلمان أو مجلس أستشاري أو مجلس رئاسي فيدرالي يرافق ذلك، وينبثق عنه لجان فرعية تستوعب كل الكيانات السياسية يتم من خلاله التجاوب مع المطالب ،وهذا ما تم أتباعه في النمسا، أو مجلس رئاسي فيدرالي كما هو الحال في الأنموذج السويسري.(د. حسن تركي عمير ،٢٠١٣ ، ص١٤٢ ويمكن توضيح وظيفة الائتلاف الواسع عبر وضعه ضمن سياق مبدأين متنافسين هما (الحكم بالإجماع وحكم الأكثرية) في النظرية الديمقراطية المعيارية ، فمن جهة يبدو الإتفاق الواسع بين كافة المواطنين أكثر ديمقراطية في حكم الأكثرية . ولكن من جهة ثانية البديل الوحيد من حكم الأكثرية هو حكم الأقلية –أو على الأقل (فيتو الأقلية) .(آرنت ليبهارت، ترجمة حسني زينه ،٢٠٠٦ ، ص٥١).

**٢ – حق الفيتو المتبادل للأكثرية والاقلية**

ويستخدم لمنع أحتكار القرار لفئة ضد أخرى ولضمان وجود الأقليات ، إذ يتم أعطاء( الفيتو المتبادل) لمختلف الطوائف والعرقيات المكونة للمجتمع التعددي، وذلك من أجل الأعتراض على القرارات التي تمس المصالح الحيوية للطائفة أو الجماعة العرقية .(اسامة عبد علي خلف ، ٢٠١٨، ص٢٦٢والفيتو المتبادل يعطي شعورا بالأمان للأقليات، ويحمي مصالحها الحيوية من هيمنة مجموعة معينة على القرار ، وحق النقض (الفيتو) هو حق متبادل تملكه المكونات جميعها التي تشارك في العملية السياسية. (د. سعد شهاب احمد الشيخ ،٢٠٢٢ ، ص٢٠).

وأن مشاركة الأقلية في الائتلاف يمنحها فرصة لتقديم إقتراحها لشركائها في الائتلاف، ولكنها قد تخسر مع ذلك أمام أصوات الأكثرية.(اسامة عبد علي خلف ، ٢٠١٨، ص٢٦٢).وعندما تؤثر قرارات كهذه في المصالح الحيوية لقطاع من الأقليات، فإن هذه الخسارة تعتبرغير مقبولة وتعرض التعاون بين النخب القطاعية (نخب المكونات ) للخطر .(د.بشرى محمود صالح الزوبعي،٢٠٠٩،ص١١-١٢) .لذا ينبغي تعضيد خاصية الائتلاف الواسع بمبدأ الإعتراض أو الفيتو المتبادل وتضمنه وثيقة الدستور ،بغية ضمان حماية لمختلف مكونات المجتمع المتعدد، بالتعاون مع الخاصية الثالثة (التمثيل النسبي) والمتعلقة بآلية وتوزيع وظائف الجهاز الأداري والموارد المالية للدولة بين مكونات الشعب .(د. حسن تركي عمير، ٢٠١٣ ، ص١٤٤). كما أن هذه الآلية تشجع على بناء التوافق ، ويمكن القول أن هناك نوعين من الفيتو أوحق النقض .الأول: (الفيتو المطلق )، اذ يتم أعطاء حق الفيتو لجميع الطوائف بصورة غير مقيدة فيما يتعلق بجميع القرارات. والثاني : (الفيتو المشروط )، اذ يتم حصر حق الفيتو ببعض القوانين الشخصية، أو أن يكون لها تأثير تأخيري حتى يتم إعادة التفاوض حول القضايا المختلف عليها . (اسامة عبد علي خلف ، ٢٠١٨،ص٢٦٢) .

**٣ – مبدأ التمثيل النسبي في المؤسسات والادارة**

في النظام الإنتخابي أو على صعيد تشكيل Proportionality) ترتبط الخاصية هذه بقاعدة النسبية ( الحكومة، أو تمثيل الأطراف في الوظيفة العمومية .(د. سعد شهاب احمد الشيخ ،٢٠٢٢ ، ص٢١). كما يرتبط بالتمثيل النسبي إذ يتم فيها أقتسام السلطة على مستوى المؤسسات، بحيث يتم التأكد من أن جميع الأثنيات ممثلة فيها بما يتفق مع حجمها في المجتمع، فتقوم على أساسها حكومة ائتلافية. (د. حسن لطيف الزبيدي ، نعمه محمد العبادي، ٢٠١٠، ص١٠٦). وهنا تتكون الأدارة أو المؤسسات عن طريق المحاصصة بين المكونات ، ويمثل المعيار الأساسي للتعيين في الإدارات العامة ولتوزيع الموارد المالية العامة على مختلف القطاعات كل وفقاً لنسبته من أجمالي السكان، كما أنها تمثل المعيار الأساسي للتمثيل السياسي، أي أن كل جماعة تؤثر في قرار ما بالنسبة لقوتها العددية. (اسامة عبد علي خلف، ٢٠١٨، ص٢٦٢). ولأجل ان تعمل النسبية بشكل صحيح ، لابد من تعمد المبالغة في تمثيل القطاعات الصغيرة ، والتكافؤ في التمثيل ، لأنها من الوسائل المهمة والضرورية لتوفير الحماية للقطاعات الصغيرة .(د. بشرى محمود صالح الزوبعي،٢٠٠٩، ص١٣). ووفقاً ( لليبهارت) ، فان مبدأ النسبية هو مبدأ مهم ينسحب على النظام الإنتخابي. ويقضي مبدأ النسبية أتباع شكل التمثيل النسبي في النظام الإنتخابي لأنه أكثر النظم الإنتخابية ملاءمة للمجتمعات التعددية. (اسامة عبد علي خلف، ٢٠١٨، ص٢٦٢)ويحدد (يورغ شتاينر) ، النموذج النسبي : بأنه النموذج الذي فيه (تؤثركل الجماعات في قرار ما بنسبة قوتها العددية).(آرنت ليبهارت، ترجمة حسني زينه ،٢٠٠٦، ص٦٧). فقاعدة التمثيل النسبي هي مفتاح تقاسم السلطة ، كما أن قاعدة التمثيل النسبي تفتح أبوابا كثيرة للمشاركة السياسية . ( بلخير سليمة ،٢٠١٤-٢٠١٥، ص٤٠).

**٤ – الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة** :ويقصد به تفويض سلطة أتخاذ القرار الى القطاعات أو الطوائف المختلفة في الأمور التي تعني الطائفة وحدها، أي أنها تعني حكم الأقلية لنفسها في الأمور التي تعنيها حصريا، أما في الشؤون التي تعني الجميع، فيتم أتخاذ القرارات من جميع الطوائف . (اسامة عبد علي خلف، ٢٠١٨، ص٢٦٣)وتتعلق هذه الخاصية بمدى قدرة كل مكون من مكونات المجتمع المتعددعلى الأستقلال

بإدارة شؤونها الداخلية، وهذا يؤدي الى تعزيز الديمقراطية التوافقية، ويعزز فرص أستثمارها.(د. حسن تركي عمير ، ٢٠١٣، ص١٤٥). بمعنى أن الديمقراطية التوافقية تمنح الثقافات والمكونات الاجتماعية الفرعية إدارة ذاتية للميادين الخاصة بها مباشرة، فمن طبيعة الديمقراطية التوافقية أنها تعمق التعددية في المجتمعات، ولا شك أن تحقيق الأستقلال الداخلي للجماعات في شؤونها الداخلية يعزز فرص الأستقرار والأستمرار بها . (د. سعد شهاب احمد الشيخ، ٢٠٢٢ ، ص٢٢).ويتحقق هذا الأستقلال القطاعي عن طريق الفيدرالية واللامركزية وتتمثل في المجتمعات المنقسمة طائفياً مع تمركزها في حيز أقليمي محدد، لأن النظام الفيدرالي يعد الأفضل لإعطاء هذه الطائفة الأستقلالية، وتصبح فيدرالية أثنية، مثل الأقليم الفرانكفوني في كندا الكيوبيك، أو تطابق بعض الكانتونات في سويسرا مع بعض الحدود اللغوية. (اسامة عبد علي خلف، ٢٠١٨، ص٢٦٣). وتعد الفيدرالية شكل خاص من أشكال الأستقلال القطاعي ، فمن الممكن استعمال الفيدرالية كطريقة توافقية عندما يكون المجتمع التعددي (مجتمعا فيدراليا)أي مجتمعا يتركز فيه كل قطاع في إقليم محدد منفصل عن بقية القطاعات.(آرنت ليبهارت، ترجمة حسني زينه ،٢٠٠٦،ص٧٢). كما أنه من الأفضل أن تكون الفيدرالية لامركزية وأن تكون الوحدات المكونة لها صغيرة ومتجانسة، وذلك لتجنب الهيمنة عليها من الوحدات الأكبر حجما على المستوى الفيدرالي.( (اسامة عبد علي خلف، ٢٠١٨، ص٢٦٣).إذ تلتقي الفيدرالية مع التوافقية بمنح الولايات أولاً أستقلالاً، وثانياً تمثيلاً في البرلمان الفدرالي، ويمكن أستخدام الفيدرالية في أقامة الديمقراطية التوافقية، اذا كانت الإنقسامات القطاعية متوافقة مع الإنقسامات الأقليمية.(د. سعد شهاب احمد الشيخ ،٢٠٢٢ ، ص٢٢). وبعبارة أخرى أي تطابق فيها الانقسامات القطاعية مع الانقسامات الإقليمية نظرا الى كون الحكم على المستوى المحلي منظما بصورة عملية على أسس أقليمية دائما ،فأن الفيدرالية تشكل طريقة جذابة جدا لتطبيق فكرة الاستقلال القطاعي (آرنت ليبهارت، ترجمة حسني زينه ،٢٠٠٦ ، ص٧٢وتعتمد النخب السياسية في هذه الدول على سياسة تقاسم الثروة والسلطة من خلال آلية الفدرالية التي تمنح الثقة للقادة المحليين، وتمكنهم من الأشتراك بالحكم ، وتقاسم السلطة والثروة معهم، مع أحتفاظ الإتحاد بحقوقه وصلاحياته التي تؤمن بإستقلال البلد ووحدته، وهذا الأمر قد نجح في عديد من الدول منها الهند على سبيل المثال ( اسامة عبد علي ، ٢٠١٨، ص٢٦٥)

## المبحث الثالث تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق

**أولا – تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق**

أخذ مفهوم الديمقراطية التوافقية في العراق بالتداول بعد تغيير النظام السياسي الذي جرى في التاسع من نيسان عام (٢٠٠٣) . (د. حسن تركي عمير،٢٠١٣ ، ص١٤٦-١٤٧). إذ تأسس مجلس الحكم العراقي في (٢٠٠٣/٧/١٣) .(د. سعد شهاب احمد ،٢٠٢٢ ، ص٧١). الذي مثل أول مؤسسة تشريعية تنفيذية بعد تغيير النظام السياسي في العراق.(د. حسن تركي ،٢٠١٣ ، ص١٤٧).

وتم تأسيس (مجلس الحكم الانتقالي) في العراق، وجعل العضوية فيه وفقا لنظام التمثيل النسي للمكونات المجتمعية العراقية على أساس هوياتها التقليدية الفرعية (القومية والدينية والمذهبية)، بدلا من الهوية الوطنية العراقية الجامعة. وقد شاعت تسمية نظام التمثيل النسي هذا بإسم (نظام المحاصصة) بوصفه نظاما يضمن ويحقق المشاركة السياسية للمكونات المجتمعية العراقية، بتوزيع مقاعد مجلس الحكم عليها بحصص (كمية ونوعية ) تتوافق والنسبة العددية لكل مكون منها.(د. ياسين محمد ، ٢٠١٥ ،ص٣١- ٣٢). وبدأ مجلس الحكم بسلسلة من الاجتماعات بحث من خلالها: النظام الداخلي للمجلس ،والإعداد للدستور العراقي الدائم ،وتحديد عدد الوزراء ،والإتفاق على نظام الرئاسة التداولي ،وقام المجلس بتشكيل أول حكومة عراقية توافقية في (٢٠٠٣/٩/١). تمثل المجلس من (١٣)عضوا من الشيعة، و(٥)اعضاء من السنة، و(٥)اعضاء من الكرد، وعضوين من الأقليات (واحد تركماني وآخر أشوري) وهذه التشكيلة لمجلس الحكم دليل على التأسيس الفعلي للديمقراطية التوافقية . (د. حسن تركي عمير،٢٠١٣ ، ص١٤٨)في( ٨/٣/٢٠٠٤ ) صدر قانون أدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، والنقطة المهمة في القانون هو( المادة الرابعة) التي تقول : ان نظام الحكم في العراق جمهوري، اتحادي (فيدرالي) ديمقراطي تعددي، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الاقليمية والمحافظات والبلديات والادارات المحلية .(قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام٢٠٠٤ ،المادة/٤). وتضمنت المادة نفسها على مبدأ الفصل بين السلطات، والتي حددت فيها نوع الحكم للعراق وأستخدامها لمصطلح تقاسم السلطات، فيما بين الحكومة الإتحادية والحكومات الأقليمية والإدارات المحلية.(د. سعد شهاب احمد الشيخ ،٢٠٢٢ ، ص٧١) وقد حدد قانون إدارة الدولة الإنتقالي بعض الصيغ التوافقية ، ومن بين تلك الصيغ: إقامة مجلس رئاسي ثلاثي خلال الفترة الإنتقالية التي أستمرت من بدء أعمال الجمعية الوطنية الانتقالية، حتى إنتخاب أول برلمان دائم في البلاد، وتمتع أعضاء المجلس الثلاثة بحق أستخدام (النقض) ضد أي تشريعات تصدر عن الجمعية الوطنية (كوسيلة لحماية التوافق وصدور التشريعات وفق إجماع الكتل الرئيسة ). ( حارث حسن، ٢٠١٦، ص٤٧ ). ويعد نموذج الديمقراطية التوافقية وسيلة لتحديد نمط تقاسم السلطة والحكم الذاتي .(هيام علي المرهج ،٢٠٢٥، ص٧)كما عد القانون العراق دولة اتحادية (فدرالية)، مؤكدًا، في

(المادة الثانية والخمسون): (يؤسس تصميم النظام الاتحادي في العراق بشكل يمنع تركيز السلطة في الحكومة الإتحادية ).(قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام٢٠٠٤ ، المادة ٥٢). وأشترط القانون في( المادة الواحدة والستون) ، عرض الدستور على الشعب العراقي للموافقة عليها بأستفتاء عام .(قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام٢٠٠٤ ، المادة٦١). وفي حالة حصوله على الأكثرية ولم يرفضه ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر، يعد تصديقه قد تم.( حارث حسن، ٢٠١٦، ص٤٧ وقد رافق التجربة التوافقية من قبل النخب السياسية الكثير من الغموض بين النظرية والتطبيق ، كونها ممارسة جديدة في الحياة السياسية وعلى كافة الصعد سواء كانت أقتصادية أو أجتماعية أو ثقافية . فبعد إنتخابات (٢٠٠٥) تشكلت الحكومة العراقية وفقا للديمقراطية التوافقية . (د. حسن تركي عمير،٢٠١٣ ، ص١٤٩ فالديمقراطية التوافقية هي صيغة من صيغ الممارسة الديمقراطية لانتخاب مؤسسات الدولة (الرئاسية والتنفيذية والتشريعية )والتي تجري على اساس التوافق ، وقد طبق هذا النموذج الى حد ما في العراق في انتخابات (كانون الثاني ، يناير ٢٠٠٥) ، وكذلك في (١٥ كانون الاول، ديسمبر ٢٠٠٥)، حيث انتخب بالتوافق رئيس الجمهورية من المسلمين السنة الأكراد، ورئيس الوزراء من المسلمين العرب الشيعة ورئيس مجلس النواب من المسلمين العرب السنة.(د. أسعد طارش ، د. فراس كوركيس ، ٢٠١٥،ص٢٣٧ وإن التنوع في تركيبة المجتمع، يفرض التعددية في الحياة السياسية، وهذا يعني الديمقراطية التي ستكون الإطار العام الذي تتحرك في داخله المكونات المختلفة للمجتمع العراقي، والتي يجمع بينها عقد سياسي يحفظ لكل طرف حريته وإرادته . (د. حسن لطيف ، نعمه محمد ، ٢٠١٠، ص١٩٢ وفي عام( ٢٠٠٦) فقد أعتمدت في التوزيع الوزاري النسبة التي حققتها كل كتلة سياسية في الانتخابات، إلا أنها من ناحية أخرى أخذت بعين الاعتبار المعادلة( الطائفية– القومية)، لكن التحول الإيجابي الوحيد لتلك العملية الانتخابية هو: تحول الاحتكام من العنف في التعامل السياسي الى الاحتكام لصناديق الاقتراع الذي مثل خطوة نوعية وفاعلة في تغير جانب مهم من الثقافة السياسية .(د.أسعد طارش عبد الرضا، د. فراس كوركيس عزيز، ٢٠١٥،ص٢٣٩).ولتحقيق التعايش السلمي ،يجب على النخبة السياسية تعزز نسيج العلاقات بين أفراد المجتمع، وتشيع روح الطمأنينة بين مختلف الأطياف. (د. رشيد عمارة ياس ، فاروق عبدول، ٢٠١٩ ، ص١١٥) .وأن النظام الناجح هو الذي يراعي خصوصيات المجتمع العراقي وينسجم معها، ويحاول أن يلتقي مع القواسم المشتركة للتكوينات الاجتماعية. وهذا يعني ضرورة أن يكون النظام ثمرة التعايش والتعارف بين هذه المكونات، والتنافس السلمي والسياسي بينها على السلطة، والتشارك بها، على نحو توافقي، الأمر الذي يمنح كل واحدة منها شعورا بالإطمئنان على وجودها،وحقوقها وحريتها ودورها في إدارة شؤون البلاد . ( د. حسن لطيف الزبيدي ، نعمه محمد العبادي، ٢٠١٠، ص١٩٢)ومن البديهيات المعروفة في عالم السياسة أن التجانس الاجتماعي والإجماع السياسي يعتبران شرطين مسبقين للديموقراطية المستقرة، أو عاملين يؤديان بقوة إليها . وبالعكس، فإن الإنقسامات الاجتماعية العميقة والإختلافات السياسية داخل المجتمعات التعددية تتحمل تبعة عدم الإستقرار، والإنهيار في الديموقراطيات والديمقراطية التوافقية. ( شاكر الانباري، ٢٠٠٧، ص٥–٧). وتعتمد النخب السياسية في الديمقراطيات التوافقية على آلية التواصل المستمر فيما بينها من خلال الحوار البناء المنتج وبإرادة سياسية من جانب جميع الأطراف ، لحل الإشكالات التي تعترضها ، وهذا الأمر نابع من شعور وقناعة المكونات بأهمية وحدة بلدانها. (اسامة عبد علي خلف ، ٢٠١٨، ص٢٦٥)ولابد من الإشارة الى العوامل التي ساعدت في قيام الديمقراطية التوافقية في العراق منها:

١–الأغلبية والأقلية في العراق ثابتة وغير متغيرة على أسس (طائفية ،ومذهبية، وقومية)، وحتى جغرافية، ونقول جغرافية (لأن الشمال الشرقي للعراق يقطنه أغلبية كردية ، والجنوب أغلبية شيعية ،والشمال الغربي والوسط أغلبية سنية) ، وأن واقع هذه الإنقسامات وبناء العراق الجديد يستدعي الأخذ بهذا النوع من الديمقراطية. (د. حسن تركي عمير،٢٠١٣ ، ص١٤٩).

٢– إن التوافقية السياسية التي تم اللجوء إليها لترتيب نوع وهوية النظام السياسي في العراق ما بعد مرحلة سقوط النظام السياسي السابق كنوع من الحل لمنع هيمنة أي مكون على السلطة والحكم ، مما دفع بالسياسيين العراقيين الحاليين الى تبني خيار التوافقية، لضمان حصول انسجام بين الكتل والأحزاب الممثلة للقوميات والمكونات العراقية، وعدالة توزيع وتقاسم السلطة فيما بينها.(د. أسعد طارش ، وأخرون ، ٢٠١٥، ص٢٣٧).

٣–صناع القرار السياسي في العراق يرون أن من الضروري أعتماد هذا الشكل من الديمقراطية ، لتوحيد الأطراف المتنازعة داخل العراق . (د. حسن تركي عمير،٢٠١٣ ، ص١٤٩).

ويبين الدستور أن مصدر السلطة هو الشعب . (د. صادق الاسود، ١٩٩٠ ،ص٢٧٦)، ولقد كان إصدار دستور جديد دائم ومستفتي عليه شعبيا، وإجراء انتخابات برلمانية، وتشكيل حكومة إستنادا إلى نتائج الإنتخابات، أن يكون مدخلاً حقيقياً ومباشراً لإعادة بناء الدولة العراقية، ونظامها السياسي، وهويتها الوطنية الجامعة. ولكن واقع الحال كان خلاف ذلك تماما. إذ أن الإشكاليات التي تسبب بها تطبيق النظام الديمقراطي التوافقي في العراق فهي : (ياسين محمد حمد ، ٢٠١٥ ، ص٣٩–٤٠).

١-تعطي للأقليات وزناً أكبر من حجمها، وذلك من خلال أستقلالها القطاعي، وأستعمالها حق (الفيتو المتبادل) الذي يعطيها صفة تعطيل القرارات وفرض آرائها، للحصول على مكاسب أكثر من حجمها الحقيقي. (د. نبهان سالم مرزق ،٢٠٢٠، ص١٥) .وبذلك تحصل الأقليات على تمثيل مبالغ فيه الى حد أنها تبلغ حد التساوي مع الأكثرية أو الجماعة الكبرى. (آرنت ليبهارت، ترجمة حسني زينه ،٢٠٠٦ ، ص٧٠).

٢- تسبب نظام المحاصصة الذي كان نتاجا طبيعيا وحتميا لتطبيق نظام التمثيل النسبي في الكثير من السلبيات في كل المجالات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية) ، حتى تحولت هذه المحاصصة إلى مشكلة مولدة للمشكلات على كل الأصعدة . (د. ياسين محمد حمد ،٢٠١٥ ، ص٣٣).

٣- تطرح الديمقراطية التوافقية وفق الأسس التي تقوم عليها من الناحية العملية، إشكالية تعطيل الحياة السياسية في حالة عدم حصول توافق بين الكتل المشاركة في العملية السياسية، لهذا فهي تعد عملية حساسة وبالغة التعقيد خصوصا اذا كانت طبيعة المجتمع متنوعة. ( بلخير سليمة،٢٠١٤-٢٠١٥، ص٥٧-٥٨). إذ يمتازالمجتمع العراقي بالتعدد والتنوع من حيث تركيبته (الدينية والقومية والاثنية).(د. حسن لطيف الزبيدي ، نعمه محمد العبادي، ٢٠١٠،ص١٩٢).بإعتبار أن السياسة العامة هي محصلة تفاعل أدوار وأطراف متعددة من الأحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية وكل أطراف بيئة السياسة العامة، فهي تحتوي على مجموع من الإتصالات يمارسها كل أطراف النظام السياسي ، وبالتالي تهدف الى تحقيق درجة من التوازن بين كافة الأطراف. ( بلخير سليمة،٢٠١٤-٢٠١٥، ص٥٧-٥٨) .

٤- يترتب على تركيز الديمقراطية التوافقية على الحقوق السياسية للجماعات الأثنية سعي هذه الديمقراطية الى إعلاء شأن الوجود الطائفي، والهوية الطائفية ،والمؤسسات والمصالح الطائفية ،على حساب وحدة الشعب وهويته الجامعة ومؤسساته ومصالحه الشاملة ، الأمر الذي ينعكس سلبا على مفهومها للمواطنية الديمقراطية . (ياسين محمد حمد ، ٢٠١٥ ، ص٤٠-٤١).

٥- التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية تؤدي هذه التدخلات الى التأثر على المسار الديمقراطي والمصالح الوطنية .(هيام علي المرهج ،٢٠٢٥، ص٥).

## الإستنتاجات والتوصيات :

### أولا الإستنتاجات :

١-الديمقراطية التوافقية نمط من أنماط الديموقراطية ، وتتميز بعدم الأكتفاء بالأغلبية كمعيار وحيد للحكم وإضافة معيار أخر هو التوافق الذي يتضمن إشتراك الأقليات المنتخبة في الحكم .

٢-تعد الديمقراطية التوافقية من خلال التطبيق العملي كما في التجربة العراقية كونها أسلوب يختص بالمجتمع التعددي وأسلوب للحيلولة دون تحول الإنقسامات الى صراعات ولوضع أساس للتعايش عبر تقاسم السلطة .

٣-تمتاز الديمقراطية التوافقية بمرونتها وقابليتها على التكيف في المجتمع التعددي، إذا كانت البيئة صالحة لذلك وهي مرتبطة بحد كبير بتعددية المجتمع التي تطبق فيه .

٤-أعطت الديمقراطية التوافقية وزنا للأقليات أكثر من حجمها، ذلك من خلال أستقلالها القطاعي وأستعمالها للفيتو المتبادل الذي يعطيها صفة تعطيل القرارات وفرض آرائها وبالتالي حصولها على مكاسب أكثر من حجمها .

### ثانيا التوصيات :

١-ضرورة مواصلة الأبحاث والدراسات والندوات والمؤتمرات في المؤسسات العلمية من جامعات ومراكز الأبحاث التي تحاول أن تحلل وتفسرالنموذج الديمقراطي التوافقي في المجتمع التعددي .

٢-ضرورة اتفاق القوى السياسية والنخب الحاكمة العراقية في التوافق على صيغ سياسية ديمقراطية تستوعب الجميع .

٣- التواصل والتفاعل والتكامل بين مختلف الأطياف السياسية العراقية، ومحاولة الاتفاق على ثوابت وطنية مشتركة بما يؤمن تكوين مجتمع منسجم لترسيخ مبادئ الأمن الانساني والاجتماعي . واحترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية.

## المصادر

١-د. احمد شكر الصبيحي،د. معتز اسماعيل الصبيحي ،التحليل السياسي للأنظمة السياسية المعاصرة وأزماتها ، الطبعة الاولى، المركز الديموقراطي العربي ،٢٠١٩ .

٢- آرنت ليبهارت، ترجمة حسني زينه،الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، الطبعة الأولى ،معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد-بيروت ، ٢٠٠٦ .

٣-د.اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، معجم مصطلحات عصر العولمة ، دار الثقافة ، القاهرة،٢٠٠٤.

٤-برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات ،الطبعة الثالثة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت، ٢٠١٢ .

٥-د.خليل حسين ، قضايا دولية معاصرة دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد،دار المنهل اللبناني ،بيروت،٢٠٠٧ .

٦- د. حسن لطيف الزبيدي ، نعمه محمد العبادي، الديمقراطية : مفاهيم وتجارب، الطبعة الاولى، المركز العراقي للبحوث والدراسات ،العراق، ٢٠١٠ .

٧- د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة، ٢٠٠٧.

٨-د. سعد شهاب احمد الشيخ، الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على الاداءالسياسي للنظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٥، المركز الديمقراطي العربي، برلين – المانيا ،٢٠٢٢ .

٩-شاكر الانباري، الديمقراطية التوافقية (مفهومها ونماذجها)، الطبعة الاولى، معهد الدراسات الاستراتيجية ، العراق، ٢٠٠٧.

١٠-د. صادق الاسود،علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، ١٩٩٠ .

١١- د. صقر الجبالي، وأخرون، قاموس المصطلحات المدنية والسياسية ، الطبعة الأولى،مركزإعلام حقوق الإنسان والديمقراطية(شمس)، جامعة النجاح الوطنية – نابلس ،٢٠١٤،

١٢-عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي ، القاهرة، ١٩٨٣ .

١٣-د. علاء محمد مطر، الديمقراطية وحقوق الانسان ، الطبعة الثانية، ٢٠١٩ .

١٤- لويس معلوف ، المنجد في اللغة والآداب والعلوم،ط٥،دار المشرق ، بيروت، ١٩٩٦ .

١٥-هيام علي المرهج ، التجربة الديمقراطية العراقية تحليل المسار والتحديات ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،٢٠٢٥ .

## الاطاريح والبحوث

١-اسامة عبد علي خلف، الديمقراطية التوافقية ودور النخب في مأسسة الانقسامات السياسية ، مجلة الأستاذ، العدد (٢٢٤)، المجلد الثالث ، ٢٠١٨ .

٢-د. أسعد طارش عبد الرضا، د. فراس كوركيس عزيز ، التطورات السياسية في العراق بين الديمقراطية والتوافقية ، العدد(الثالث والستون،)،دراسات دولية ، ٢٠١٥ .

٣-د.بشرى محمود صالح الزوبعي، التوافقات السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بحث مشارك في المؤتمرالعلمي الدولي الاول لنقابة الأكاديميين العراقيين ، جامعة دهوك،كلية التربية الاساسية، ٢٠٠٩ .

٤- بلخير سليمة، إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات الطائفية دراسة حالة لبنان (١٩٩٠-٢٠٠٨)،مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،٢٠١٤-٢٠١٥. ٥- د. خالد عليوي العرداوي،الفيدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي ، مجلة الفرات، العدد (٧)،٢٠١١ .

٦- عزمي بشارة، في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملائمتها كل الصراعات الطائفية :نموذجا ايرلندا ولبنان، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، العدد(٣٠)كانون الثاني ، ٢٠١٨ .

٧- حارث حسن، التجربة التوافقية في العراق :النظرية والتطبيق والنتائج ، مركز كراون لدراسات الشرق الاوسط ، ٢٠١٦ .

٨- د. حسن تركي عمير ، إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية ، مجلة ديالى، العدد الثامن والخمسون،٢٠١٣

٩- د. رشيد عمارة ياس ، فاروق عبدول ،دور النخبة السياسية في إدارة المجتمعات التعددية الديمقراطية والانتقالية ، المجلة السياسية والدولية ، العدد(٤١-٤٢)، العراق، ٢٠١٩ .

١٠-عمر كعيبوش، دور الديمقراطية التوافقية في ادارة العملية السياسية في المجتمعات الطائفية (دراسة حالة ماليزيا ولبنان ١٩٨٩-٢٠١٥)، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١٨-٢٠١٩ .

١١- د.عياد محمد سمير، الديمقراطية التوافقية، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية ، المجلد(١)، العدد(١)

،٢٠١٣ .

١٢–مبروك ساحلي ، الديمقراطية التوافقية كآلية لحل الصراعات الداخلية ، لبنان أنموذجا ، مجلة البحوث والدراسات ، المجلد(١٦)العدد(٢)،جامعة الوادي ، الجزائر، ٢٠١٩ .

١٣– د. نبهان سالم مرزق ،الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على إدارة التنوع الاثني ، مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك، العدد(٢٤)، ٢٠٢٠

١٤– د. ياسين محمد حمد ،الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق (الشرق الاوسط)انموذجا ، دراسات دولية، العدد(٦٠)، ٢٠١٥ .

القوانين :

١–قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤ .

## ملخص البحث

الديمقراطية التوافقية تمثل محل أهتمام علمي في الدراسات السياسية بمجالاتها المختلفة ، وتعد الديمقراطية التوافقية التي جرى تطبيقها في العراق بعد (٢٠٠٣) من الأنظمة الحديثة التي بنيت على التوافق السياسي ، وذلك نظرا للطابع التعددي للمجتمع العراقي الذي يتكون من جماعات متعددة ( دينيا وعرقيا وقوميا ومذهبيا ولغويا وثقافيا) ، إذ أن البحث جاء في محاولة لفهم طبيعة الديمقراطية التوافقية عن طريق بحث خطوات مفهوم وتطبيق الديمقراطية التوافقية ، وتأثيرها في صالح وحياة المكونات في المجتمع العراقي . ولهذا تأتي أهمية البحث من خلال دراسة واقع التجربة العراقية ، وتحليلها في مجال تطبيق نموذج الديمقراطية التوافقية، لإدارة العملية السياسية من أجل تحقيق الإنسجام والتعايش والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع العراقي .

وأعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، كونه يحقق فهم أفضل للعوامل التي ساعدت على قيام الديمقراطية التوافقية في العراق وتطبيقها ، وتحديد الاشكاليات التي تسبب بها تطبيق النظام الديمقراطي التوافقي في العراق. والوصول الى النتائج التي اسفر عنها البحث ومنها:

١–الديمقراطية التوافقية نمط من أنماط الديموقراطية ، وتتميز بعدم الأكتفاء بالأغلبية كمعيار وحيد للحكم وإضافة معيار أخر هو التوافق الذي يتضمن إشتراك الأقليات المنتخبة في الحكم .

٢–تعد الديمقراطية التوافقية من خلال التطبيق العملي كما في التجربة العراقية كونها أسلوب يختص بالمجتمع التعددي ، وأسلوب للحيلولة دون تحول الإنقسامات الى صراعات ،ولوضع أساس للتعايش عبر تقاسم السلطة .

٣–تمتاز الديمقراطية التوافقية بمرونتها وقابليتها على التكيف في المجتمع التعددي، إذا كانت البيئة صالحة لذلك وهي مرتبطة بحد كبير بتعددية المجتمع التي تطبق فيه .

٤–أعطت الديمقراطية التوافقية وزنا للأقليات أكثر من حجمها، ذلك من خلال أستقلالها القطاعي وأستعمالها للفيتو المتبادل الذي يعطيها صفة تعطيل القرارات وفرض آرائها وبالتالي حصولها على مكاسب أكثر من حجمها .

## وقد اوصى البحث

١–ضرورة مواصلة الأبحاث والدراسات والندوات والمؤتمرات في المؤسسات العلمية من جامعات ومراكز الأبحاث التي تحاول أن تحلل وتفسرالنموذج الديمقراطي التوافقي في المجتمع التعددي .

٢–ضرورة اتفاق القوى السياسية والنخب الحاكمة العراقية في التوافق على صيغ سياسية ديمقراطية تستوعب الجميع .

٣– التواصل والتفاعل والتكامل بين مختلف الأطياف السياسية العراقية، ومحاولة الاتفاق على ثوابت وطنية مشتركة بما يؤمن تكوين مجتمع منسجم لترسيخ مبادئ الأمن الانساني والاجتماعي . واحترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية.